http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2003) السنة الثامنة - الأثنين (3) كانون الثاني 2011

شمل ٤٠٠ مستبيناً بينهم إعلاميون ومثقفون

# استطلاع لمركز المدى: الأكثرية خائبة من تشكيلة الحكومة الجديدة.. لتغييبها المرأة وتكريسها المحاصصة

■ ٩١٪: التشكيلة الحكومية بنيت على أساس الصفقات السياسية ■ ٨٠٪: تغييب المرأة انتهاك للدستور وعدم احترام لوجودها ■ ٦٤٪: لا نحصل على الخدمات والتنمية والاستقرار

□ بغداد/ المدى

نظم مركز المدى لاستطلاعات الرأي العام استبيانا في بغداد شمل ٤٠٠ شريحة من مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونخبا من الاعلاميين والمثقفين، للوقوف على رأيهم بالتشكيلة الحكومية الجديدة وفيما اذا كانوا يعتقدون ان مثل هذه التشكيلة ستكون قادرة على تحقيق الوعود الانتخابية، فضلا عن وجهة نظرهم في خلو التشكيلة من النسب المخصصة للمرأة. وقد جاءت النتائج على الشكل التالي:

السؤال الأول: هل تعتقد ان التشكيلة الحكومية الجديدة ستحقق لك ما كنت ترغبه من خدمات وامن وتطور اقتصادي؟

وتضمنت الاجابة على الخيارات الآتية (نعم،لا،لادري) وقد اختار اجابة"نعم"١٠٠ مستبين بلغت نسبتهم من الشريحة ٢٥٪ فيما اختار اجابة"لا"٢٥٦ مستبينا بلغت نسبتهم ٦٤٪ بينما اختار اجابة"لادري"٤٤ مستبينا بلغت نسبتهم ١١٪.

السؤال الثاني: هل تعتقد بان الحكومة الجديدة تشكلت على اساس..

(حاجات البلاد،المحاصصة الطائفية،صفقات سياسية لارضاء كل الاطراف) وقد اختار اجابة"حاجات البلاد"٣٦ مستبينا بلغت نسبتهم ٩٪ فيما اختار اجابة"المحاصصة الطائفية"١٨٠ مستبينا بلغت نسبتهم ٤٥٪ بينما اختار اجابة"صفقات سياسية لارضاء جميع الاطراف"١٨٤ مستبينا بلغت نسبتهم ٤٦٪.

السؤال الثالث: غياب المرأة عن التشكيلة الحكومية هل يعبر من وجهة نظرك عن...

(عدم الثقة بكفاءة المرأة، عدم احترام للمرأة، انتهاك للدستور،انتهاك لحقوق المرأة) وقد اختار اجابة"عدم الثقة بكفاءة المرأة"٧٨ مستبينا بلغت نسبتهم ١٩،٥٪ فيما اختار اجابة"عدم احترام المرأة"٩٤ مستبينا بلغت نسبتهم ٢٣،٥٪ بينما اختار اجابة"انتهاك للدستور"١٣٢ مستبينا بلغت نسبتهم ٣٣٪ واختار اجابة"انتهاك لحقوق المرأة"٩٦ مستبينا بلغت نسبتهم ٢٤٪.

السؤال الرابع: هل تعتقد ان عدد الوزارات اكثر مما يحتاجه الوضع العراقي.

وتضمنت الاجابة على الخيارات الآتية (نعم،لا،لادري) وقد اختار اجابة"نعم"٢٦٨ مستبينا بلغت نسبتهم ٦٧٪ فيما اختار اجابة"لا"٩٤ مستبينا بلغت نسبتهم من الشريحة ٢٣،٥٪ واختار اجابة"لادري"٣٨ مستبينا بلغت نسبتهم ٩،٥٪.

■ السؤال الأول: هل تعتقد ان تشكيلة الحكومة الجديدة ستحقق لك ما كنت ترغبه من خدمات وامن وتطور اقتصادي

| النوع | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | ١٠٠ | ٢٥٪ |
| لا | ٢٥٦ | ٦٤٪ |
| لا ادري | ٤٤ | ١١٪ |
| المجموع | ٤٠٠ | ١٠٠٪ |

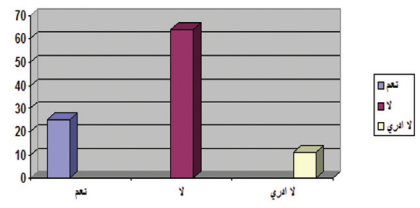


■ السؤال الثاني: هل تعتقد بان الحكومة الجديدة تشكلت على اساس..

| النوع | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| حاجة البلاد | ٣٦ | ٩٪ |
| المحاصصة الطائفية | ١٨٠ | ٤٥٪ |
| صفقات سياسية لارضاء كل الاطراف | ١٨٤ | ٤٦٪ |
| المجموع | ٤٠٠ | ١٠٠٪ |

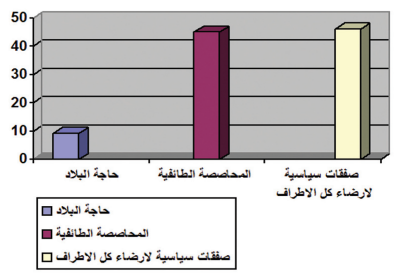


■ السؤال الثالث: غياب المرأة عن التشكيلة الحكومية.. هل يعبر من وجهة نظرك عن..

| النوع | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| عدم الثقة بكفاءة المرأة | ٧٨ | ١٩,٥٪ |
| عدم احترام المرأة | ٩٤ | ٢٣,٥٪ |
| انتهاك للدستور | ١٣٢ | ٣٣٪ |
| انتهاك لحقوق المرأة | ٩٦ | ٢٤٪ |
| المجموع | ٤٠٠ | ١٠٠٪ |

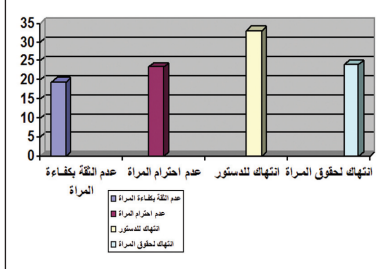


■ السؤال الرابع: هل تعتقد ان عدد الوزارات اكثر مما يحتاجه الوضع العراقي..

| النوع | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | ٢٦٨ | ٦٧٪ |
| لا | ٩٤ | ٢٣,٥٪ |
| لا ادري | ٣٨ | ٩,٥٪ |
| المجموع | ٤٠٠ | ١٠٠٪ |

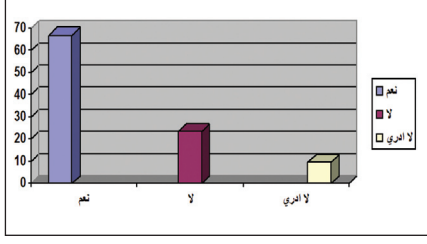


نقطة ضوء

## نبوءة المطران

■ حازم مبيضين

أتت أنباء الاستهداف المتجدد للمسيحيين العراقيين عشية رأس السنة الجديدة، لتؤكد أن عقلية التعصب الأعمى، التي تتغذى على قرارات بعض المسؤولين المنغلقين الارتجالية، ما زالت تحاول تسيد المشهد العراقي، الذي كنا نأمل أن يتجه إلى مزيد من الانفتاح والتحرر، على صعيد السياسة، من خلال قبول الآخر وعدم محاولة تهميشه، وعلى صعيد المجتمع، من خلال تمتع الناس بحرياتهم التي افتقدوها لعقود، ومن خلال سيادة ثقافة التعايش بين مكونات الشعب العراقي، بدل التناحر الذي زرع بذرته نظام البعث، ويجد الآن للأسف من يرعى تلك البذرة النجسة وينميها، دون أي شعور وطني، ودون إدراك أن النتائج السيئة ستصيب الجميع بمقتل، دون تفريق بين مسلم ومسيحي، أو بين شيعي وسني، أو بين عربي وكردي، وأنها ستمزق البلد، إن لم يكن على صعيد الجغرافيا ووحدة التراب الوطني، فعلى صعيد العلاقات الاجتماعية بين المواطنين.

عشية رأس السنة الميلادية قتل مسيحيان، وجرح ١٢ آخرين، في سلسلة هجمات متزامنة بقنابل استهدفت منازل للمسيحيين بالتحديد في مناطق مختلفة من بغداد، في وقت بدأت فيه تدخلات دولية – العراق في غنى عنها –، فمؤخراً حثت منظمة العفو الدولية الحكومة العراقية، على بذل المزيد من الجهد لحماية الأقلية المسيحية في البلاد، من ارتفاع متوقع في هجمات عنيفة في الوقت الذي تستعد للاحتفال بعيد الميلاد. ويأتي ذلك بعد تلقي المسيحيين في العراق تهديدات متزايدة منذ مقتل ٥٢ شخصاً، عندما اقتحم مسلحون كنيسة سيدة النجاة في بغداد قبل شهرين، ما أدى لحملة نزوح باتجاه إقليم كردستان والاردن وسوريا طلباً للأمان الذي نعتقد أن توفيره حق للمسيحيين على حكومة بلادهم.

لانتجنى ولا نجانب الواقع إن قلنا إن القرارات الأخيرة الصادرة عن مجلس محافظة بغداد، تصب في اتجاه تصعيد هذه الحملة البائسة ضد المكون المسيحي، لأنها بدأت باستهداف واحد من أشكال تجارتهم، وبما أوحى للمنغلقين والمتعصبين والغوغاء، أن هذه سياسة رسمية، في ظل صمت التزمه رئيس الوزراء تجاه ما يجري، وليس صحيحاً أن الحملة المناوئة لقرارات المجلس قامت بها مجموعة من السكارى المدمنين والخلاعيين، لأن الذين قاموا بها كانوا يعرفون النتائج البائسة التي ستتمخض عنها، وكانوا يعرفون أن أصحاب الحملة ليسوا الاكثر تديناً بقدر ما هم الاكثر تعصبا وانغلاقا، وكانوا يعرفون أن حملتهم ستجر البلاد والعباد إلى نقطة سوداء يفترق عندها ويحترب الجميع.

بعد سقوط نظام صدام التقيت في عمان بواحد من كبار رجال الدين المسيحيين العراقيين، وهو المطران دلي فحدثني عن فرح المسيحيين بانتهاء الدكتاتورية، لكنه لم يخف مخاوفه من قادم الأيام، وكان يقول إن العراق لايحتمل حكومة دينية تفرض رؤيتها على أتباع الديانات الأخرى، وهي كثيرة في العراق، وقبل أيام كنت في زيارة لاربيل، والتقيت فيها عدداً من العراقيين المقيمين في أوروبا، وعند سؤالهم عن سبب تواجدهم في اقليم كردستان، مع أنهم يتحدرون من مناطق أخرى، قالوا بأنهم لم يستطيعوا البقاء في بغداد ولو حتى لأيام، بسبب الجو الخانق الناجم عن قرارات مجلس محافظتها، فهل صدقت نبوءة المطران؟.

النزاهة تواصل انتقاداتها: البرلمان السابق ارتكب أخطاء فادحة

# الداخلية: المالكي يطلب توضيحاً لمنعنا التحقيق في قضية السونار

□ متابعة/ المدى

أكد مصدر مسؤول في وزارة الداخلية العراقية، امس الأحد، أن القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي طالب وزارته بتوضيح لمنعها محاسبة ضباط متورطين بملف الفساد الذي طال عقود شراء أجهزة كشف المتفجرات"السونار"عام ٢٠٠٨.

وكان رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي كشف أمس لوكالة انباء كردستان، عن أن"وزير الداخلية السابق جواد البولاني أوقف بصلاحياته الإجراءات القانونية بحق ستة من كبار ضباط الوزارة المتورطين بملف الفساد الذي طال عقود استيراد أجهزة كشف المتفجرات.

وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن أسمه إن المالكي أرسل كتابا رسميا إلى وزارة الداخلية يطالبها بتوضيح أسباب منعها هيئة النزاهة من محاسبة المفسدين بملف استيراد أجهزة كشف المتفجرات".

ويتولى المالكي إدارة حقيبة الداخلية بالوكالة بعد أن منحه مجلس النواب الثقة بذلك في ٢١ من كانون الأول الماضي بالأغلبية المطلقة.

وذكر العكيلي في وقت سابق أن البولاني استخدم صلاحياته وفق المادة ١١١ من قانون أصول محاكمات قوى الأمن الداخلي التي تشير إلى وجوب استحصال موافقة الوزير على ملاحقة رجل الشرطة قانونا، وبذلك أوقف محاسبة المتورطين بالملف.

يذكر أن القوات الأميركية كشفت مطلع العام الماضي عن أن اغلب أجهزة كشف المتفجرات التي استوردتها الحكومة العراقية من شركة بريطانية غير صالحة للاستخدام، وطال عقود الشراء فساد مالي، إذ بلغ سعر الجهاز الواحد ٦٠ ألف دولار فيما يباع في أسواق بريطانيا بـ٤٠ دولارا فقط. وعلى خلفية الانتقادات بشأن عقود شراء أجهزة كشف المتفجرات، شكلت الحكومة العراقية لجنة تحقيقية للوقوف على حقيقة ما تم نشرته وسائل الأعلام، وخلصت اللجنة إلى أن بعض الاجهزة المستخدمة في السيطرات لا تعمل وتقرر سحبها على الفور.

ودعا القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي بكتاب رسمي الشهر الماضي إلى ضرورة تشكيل لجنة أمنية فنية تأخذ على عاتقها شراء أجهزة جديدة لكشف المتفجرات، وشدد المالكي على أن اللجنة يجب أن تضم رئاسة الوزراء، ووزارات الصناعة، والمالية، والدفاع، والداخلية.

على صعيد متصل، كشفت هيئة النزاهة العامة عن أن مجلس النواب العراقي السابق شرع قوانين"فادحة"، مبينة أن قانوني قوى الأمن الداخلي وأصول المحاكمات العسكرية أخرج الدفاع والداخلية من مراقبة هيئة النزاهة.

وقال رئيس الهيئة رحيم العكيلي، إن"هيئة النزاهة العامة كانت تشكو من المادة ١٣٦(ب) من قانون أصول المحاكمات العسكرية الذي شرعه مجلس النواب السابق، ورغم الاعتراضات شرع المجلس قانون أصول محاكمات قوى الأمن الداخلي وجاءت مادته ١١١ أخطر بكثير من المادة السابقة". وأوضح العكيلي أن"مجلس النواب لا يراجع القوانين، وبعضها يمر دون أن يتم إدراكه"، مشيرا الى أن"بعض القوانين الذي شرعه مجلس النواب احتوى على أخطاء فادحة".

وتابع العكيلي أن"هيئته تلاحق حاليا ملفات الفساد لوزارتي الدفاع والداخلية خارج مؤسساتها بسبب وجود التشريعات القانونية التي تمنع محاسبة منتسبي الوزارتين".

وكانت هيئة النزاهة كشفت أمس عن أن وزير الداخلية جواد البولاني أوقف بصلاحياته الإجراءات القانونية بحق ستة من كبار ضباط الوزارة اتهموا بملف الفساد الذي طال عقود استيراد أجهزة كشف المتفجرات.

خبيرة: فقدان الخاسر الأكبر لحقوقه انتهاك للعدالة

# الكتل السياسية تضرب قانون الانتخابات وتوزع التعويضية بالتراضي

□ المدى/ زينب صنكور

رجح عدد من النواب ان يتم اختيار المقاعد التعويضية على اساس المصالح السياسية وليس على اساس القانون والاستحقاق الانتخابي والاشخاص الكفوئين.

عضو دولة القانون عدنان السراج في تصريح"للمدى"قال انه يجب ان يتم اختيار النائب الاصلح ضمن القائمة بغض النظر عن المركز الذي حصل عليه وانما يجب ان يكون ضمن القائمة وضمن المحافظة.

واضاف السراج ان الكتل السياسية تقوم بترشيح الشخص من نفس الكتلة بغض النظر عن المحافظة، لان القانون الذي تم اعتماده لا يشير الى المحافظة على اعتبار ان العراق دائرة واحدة ويجب ان يكون هناك تعديل لهذا القانون لان هناك قوائم مفتوحة هي التي افرزت النواب حسب محافظاتهم.

واشار الى ان الانتخابات لم تفرز استحقاقات واضحة باعتبار ان رؤساء الكتل السياسية هم الذين حصلوا على اغلب الاصوات وبالتالي الكثير من النواب أحرزوا أصواتاً ليس بمستوى بعضهم للبعض الاخر، مبينا ان القانون رقم (٦) يشير الى أن المقاعد التعويضية تتم من دائرة واحدة وهذا ما تم اعتماده في انتخابات ٢٠٠٥ واصبح القانون سارياً ولم يجر اي تعديل عليه.

وتابع: ان ما نراه الان في اختيار المقاعد التعويضية تم وفق المصالح السياسية بغض النظر عن الاستحقاق والاشخاص الكفوئين.

وقال القاضي قاسم العبودي ان قانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٦ وهو قانون استبدال البرلمانيين الصادر عن مجلس النواب السابق أوضح الية الاستبدال وهو ان يكون للكتلة الحق في اختيار البديل للنائب الذي يحصل على وظيفة حكومية او الذي تنتهي عضويته لأي سبب.

وأضاف العبودي أن القانون ينظم عملية الاستبدال بغض النظر عن عدد الاصوات التي حصل عليها المرشحون في الانتخابات، ومن يريد ان يشتكي بخصوص هذا الموضوع يمكنه التوجه الى القضاء والمحكمة الاتحادية اذا اعتقد المرشح ان القانون غير دستوري ومخالف لقانون الانتخابات.

وتنص الفقرة (١)،مادة(٢) من قانون استبدال اعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ على انه"اذا كان المقعد الشاغر ضمن المقاعد التعويضية التي حددها القانون الانتخابي فيعوض من القائمة التعويضية للكيان السياسي المعني على ان يكون المرشح من بين الذين سبق للمفوضية ان صادقت على ترشيحهم لخوض الانتخابات بغض النظر عن المحافظة.

من جانبها قالت الخبيرة القانونية بشرى العبيدي"للمدى"ان الكتل السياسية اعتمدت النص الحرفي للقانون ولم تحقق العدالة في اختيار النواب التعويضيين.

واضافت العبيدي ان القانون يشير الى اختيار الشخص الذي يليه في عدد الاصوات بصورة عامة بغض النظر عن المحافظة وهذا لا يحقق العدالة، مشيرة الى ان يجب ان تكون هناك عدالة على ان الشخص الذي يليه يجب ان يكون من نفس المحافظة لتحقيق النسبة في تقسيم عدد المقاعد على اساس المحافظات.

وتابعت ان الكتل السياسية اعتمدت حرفية النص القانوني لكن في القانون هذا"خطأ كبير"، ودعت الى الابتعاد عن حرفية النص والاهتمام بالقانون من ناحية تحقيق العدالة لذا يفترض ان يعوض المقعد بمن يليه من حيث عدد الاصوات ومن نفس المحافظة.

واشارت الى ان ما تم اعتماده هو ما كتب في قانون الانتخابات للقوائم المغلقة لان كل محافظة كانت تمثل العراق بصورة عامة، اما الان فأن الانتخابات اختلفت واصبحت على اساس المحافظات وتقسيم السكان في كل محافظة. فيما اصدرت المحكمة الاتحادية قراراً بأن رؤساء الكتل السياسية لهم مطلق الحرية في اختيار النواب التعويضيين.

في غضون ذلك قالت القيادية في كتلة الاحرار المنضوي داخل التحالف الوطني بلقيس كولي"للمدى"ان قانون الانتخابات اعطى مرونة باختيار النواب البديلين شرط ان يكون من نفس الكتلة بغض النظر عن المحافظة.

واضافت كولي: ان هذا القانون فيه"غبن كبير"للكتلة التي استوزر منها وزير ولم تعوض من نفس الكتلة والمحافظة، لان الانتخابات افرزت فائزين صوتت لهم الجماهير وبناء عليه يفترض ان يكون الاستبدال من نفس القائمة ومن نفس المحافظة.

من جانبه، الخبير القانوني طارق حرب قال في تصريح صحفي ان مفوضية الانتخابات تركت للكيانات والائتلافات السياسية صلاحية اختيارمرشحيها للمقاعد التعويضية وان الاخيرة لم تتقيد بذلك، مضيفاً: ان فقدان الكتل والقوى لمصداقيتها بات نتيجة حتمية لتمسك هذه الاطراف بنواب ومرشحين رفضهم الشارع العراقي واعادتهم الى البرلمان مجددا.

وبين حرب انه كان الاجدى بالكيانات السياسية تبرير وتسويغ دفعها لمرشحين فشلوا في الوصول الى العتبة القانونية لدخول البرلمان على حساب مرشحين اخرين تخلت عنهم رغم الاصوات التي حققوها للقائمة.

وقال القيادي في التحالف الكردستاني عادل توفيق البرواري"للمدى"ان المفوضية العليا للانتخابات اعطت صلاحيات مطلقة لرئيس الكتلة باختيار النواب التعويضيين من نفس الكتلة بغض النظر عن المحافظة.

واضاف البرواري: ان العدالة في اختيار النواب البديلين تكون للخاسر الاكبر، مشيرا الى انه سوف يتم تقديم النواب التعويضيين بداية الاسبوع القادم في جلسة مجلس النواب.